الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

الأنفوميديا حسابات ثقافية

د مشتاق عباس معن
شاعر وباحث

يخوض الغرب اليوم في مساحات متنوعة من النتاجات الرقمية التي تشكّل بمجموعها عصر الأنفوميديا Infomedia Age المعرّف بأنه العصر الذي يزخر بمعطيات الوسائط المعلوماتية على مختلف الصعد .

ولو حاولنا تحسّس ماهية ذلك العصر أو تعرّف مسالكه المؤدية إلى بلوغها لوجدناها (منابع ثقافية) محضة لا يمكن أن نعيها أو نخوض فيه من دون حسابها حساباً دقيقاً .

يدفعنا هذا الفرض إلى التعامل مع المسألة تعاملاً حسابياً تحقّقه المعادلة الآتية :

كلما ارتفع معدل الثقافة، ارتفع الوعي بأهمية التطور
كلما انخفض معدل الثقافة، انخفض معدل الوعي بالتطور

تضعنا هذه المعادلة أمام حلّ أولي لمشكلة التفاوت الزمني بين فترات العصور البشرية، فقد عرض هذه المشكلة المفكر الغربي (فرانك كيلش Frank Koelsch) في كتابه المهم (ثورة الإنفوميديا : الوسائط المعلوماتية وكيف تغيّر عالمنا وحياتك؟ The Infomedia Revolution : How It Is Changing Your Life) بقوله : (لقد ثابر الجنس البشري على قياس مدى ما أحرزه من تقدم من زاوية التكنولوجيا، ومنذ فجر التاريخ، كل عنصر يأخذنا قدماً على نحو أكثر سرعة من العصر الذي سبقه، فالعصر الحجري ظل قائماً لملايين السنين، إلا أن عصر المعادن التي تلته قد دامت لفترة تربو على خمسة آلاف سنة فقط.

وقد قامت الثورة الصناعية بين أوائل القرن الثامن عشر وأواخر القرن التاسع عشر، أي أنها استغرقت ٢٠٠ عام على وجه التقريب

واحتل عصر الكهرباء ٤٠ عاماً بداية من أوائل القرن العشرين حتى الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥)

أما العصر الإليكتروني فلم يدم سوى ٢٥ عاماً بالكاد . في حين بلغ عصر المعلومات عشرين عاماً من عمره اليوم . لقد حان الوقت لإعادة التفكير في عالمنا هذا بدلالة تكنولوجيا اليوم) ثورة الإنفوميديا : ص ١١ .

فلو حاولنا إعادة صياغة النص على وفق المعادلة السابقة لكان :

العصر الحجري = ملايين السنين
عصر المعادن = خمسة آلاف سنة
عصر الثورة الصناعية = مئتي عام
عصر الكهرباء = أربعين عاماً
العصر الإليكتروني = خمسة وعشرين عاماً
عصر المعلوماتية = عشرين عاماً

يقدّم لنا هذا التتابع الهرمي تفاوتاً بقطبي المعادلة (الثقافة) و (الوعي بالتطور) :

ـــــ ملايين
ـــــآلاف
ـــــمئات
ـــــعشرات
ـــــعشرات أقل
ـــــعشرات أقل بكثير

يكشف لنا هذا الفرض أننا –أعني العرب خصوصاً والشرق عموماً –بحاجة إلى إعادة حساباتنا الثقافية، فلو أردنا اللحاق بركب التطور فعلينا أولاً أن نتثقف أكثر لنعي أهمية التطور كي نتطور، فنقرّب مسافاته أكثر فأكثر .

التكامل الاقتصادي بين مكوّنات الدولة الفيدرالية

د. فلاح اسماعيل حاجم
اكـــــاديمـــي

في ظروف العالم المعاصر، حيث التقارب والتكامل والتغيّر المتسارع يضع الشعوب والدول المختلفة امام خيارات تبدو، في الكثير من الاحيان، محيّرة. وحيث المعضلات الوطنية الداخلية تبدو عسيرة الحل من دون اللجوء الى القانون الدولي، والذي اصبحت قواعده من المصادر الملزمة للمنظومات القانونية لدول العالم المتحضر. في هذه الظروف بالذات، حيث يجد العراق نفسه امام اشكالات كثيرة وبالغة التعقيد، تكون العودة الى موروث الشعوب الاخرى وتجاربها امرا بالغ الاهمية.

والموضوعة المطروحة هي الحلقة الاولى من سلسلة مقالات ستكون التالية منها مخصصة لموضوعة التكامل السياسي بين اقاليم الدولة الفيدرالية، فيما ستتناول الاخيرة التكامل القانوني.

ليس من الصعب، وخصوصا بالنسبة للباحثين والمتخصصين في مجال الدولة والحق، ملاحظة التوجه العام للبشرية، والمتمثل بالسير نحو التكامل والاتحاد وبناء الدول البسيطة، والذي لا يعني البتة التأسيس للمركزية المفرطة، كما يحلو لبعض السياسيين، سواء بقصد او لعدم دراية، الايحاء بان تعزيز سلطة الدولة المركزية يعني بالضرورة تكوين الدول الشمولية والشديدة المركزية. فالمتتبع لتاريخ تطور اعظم واقوى فيدرالية في العالم، وهي الولايات المتحدة الامريكية سيلمس من دون عناء تعزيز التوجهات المركزية، وبالشكل الذي لا يفقد مكوناتها الاساسية (ولاياتها) حرية ممارسة شؤونها الداخلية، والاسهام في رسم وتفعيل السياسة العامة للدولة من خلال آليات معروفة، ربما يقف في المقدمة منها اجهزة السلطة العليا، حيث التمثيل المتكافئ للولايات (مجلس الشيوخ). وليس ابعد من ذلك التجربة الالمانية في تعزيز مركز الدولة الفيدرالية، فبالرغم من ان العرف القانوني وقواعد القانون الاساسي للدولة ذهبا الى التاسيس لما بات يطلق عليه الفيدرالية التعاونية، والتي تفترض استقلالية واسعة لاقاليمها (اراضيها)، بالرغم من ذلك فان خطوات التكامل للبلدان الاوروبية، من خلال الاتحاد الاوروبي تدفع دول الاتحاد، التي اتخذت من الفيدرالية شكلا للدولة، ومنها المانيا، تعزيز اجهزتها المركزية للاقتراب اكثر من الشكل البسيط للدولة. ليس هذا فحسب، بل ان موجة تعزيز المركزية استطاعت، وبسهولة كبيرة، الحد من اكثر الحركات الانفصالية تطرفا في اوروبا (كندا مثالا). ودخلت واحدة من اكبر الدول الفيدرالية واكثرها تعقيدا من ناحية التنوع الاثني والديني والطائفي....الخ، وهي روسيا الفيدرالية، دخلت القرن الحادي والعشرين بخطوات كبيرة نحو تعزيز مركزية الدولة، كان الاهم من بينها تقسيم الدولة الى سبع دوائر كبيرة تضم الواحدة منها مجموعة اقاليم شديدة التنوع، فيما يرتبط مسؤول كل دائرة بهرم السلطة المركزية (رئيس البلاد). وهنا تجدر الاشارة الى ان الاعوام القليلة الماضية شهدت موجة لتوحيد الاقاليم، وخصوصا في الشمال الروسي وما خلف الاورال، ما يدفع الى تعزيز التكامل الاقتصادي والسياسي للدولة الروسية. ولتسهيل عملية التكامل الاقتصادي والتعايش الحر بين مواطني مختلف اقاليم الدولة الفيدرالية تذهب تشريعات الفيدراليات المعاصرة الى الغاء القيود على حركة الافراد والبضائع ورؤوس الاموال، في حين يحظر على سلطات الاقاليم ممارسة اي نوع من انواع التعسف بحق سكان الأقاليم الاخرى. فالفقرة الحادية عشرة من التعديل السابع لدستور الولايات المتحدة تنص على انه " لا ينبغي على اي من الولايات سن او اصدار القوانين التي من شأنها الحد من امتيازات مواطني الولايات المتحدة الامريكية ..وسلب حرية المواطنين واملاكهم من دون سند او اجراء قانوني... ويمكن العثور على قواعد مماثلة في الدستور الكندي والذي اضاف ان "كل مواطن وكل من يمتلك محل اقامة دائمة في كندا يتمتع بـ (أ)- حرية التنقل واختيار مكان للاقامة في اي من محافظات الدولة. (ب) - العمل في اي من محافظات الدولة." لكن المشرع الكندي منح الحق لسلطات المحافظات خرق الفقرة الاخيرة (ب) في حال ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل في المحافظة عن مستوى البطالة في الدولة بشكل عام (الفصل السادس من لائحة الحقوق والحريات لعام ١٩٨٢).

وربما كان التشريع الدستوري الفيدرالي لجمهورية النمسا الاكثر تحديدا في هذا الموضوع، حيث نص على ان " مساحة الدولة تشكل وحدة متكاملة في مجال العملة والعلاقات الجمركية والاقتصادية. ولا يمكن وضع قيود جمركية او غيرها مما يعيق حركة المواصلات (المادة ٤). وان " كل مواطن في اي من الاقاليم (تسمى الاراضي في النمسا) يمتلك ذات الحقوق ، وعليه ذات الالتزامات كما مع مواطني ذلك الاقليم". (الفقرة ٣ من المادة ٦). وذهبت بعض دساتيرالدول الفيدرالية الى منح اقاليم الدولة امكانية اتخاذ بعض الاجراءات ومنها، على سبيل المثال، منع سكان الاقاليم الاخرى من مزاولة بعض الاعمال، وفرض بعض الضرائب المحلية، ووضع بعض الشروط على الشركات والافراد لممارسة النشاط الاقتصادي في الاقليم. غير ان تلك الاجراءات لا ينبغي ان تحمل طابعا تعسفيا، وان لا تتقاطع مع التشريع الفيدرالي (الاتحادي)، وان يكون لها ما يبررها، مثل الحفاظ على البيئة، وشروط الحجر الصحي لمنع انتشار الاوبئة والامراض المعدية، والحفاظ على الممتلكات العامة وامن المواطنين ...وغيرها.

وتعتبر المركزية واحدة من السمات الجوهرية في علاقة الدولة الاقتصادية مع اقاليمها. ففي الكثير من مجالات الحياة الاقتصادية تسعى التشريعات الاتحادية الى اعتبار المفاصل الرئيسية في اقتصاد الدولة من الاختصاصات الحصرية لاجهزة السلطة المركزية، تاركة لسلطات الاقاليم المفاصل التكميلية في العملية الاقتصادية، مثل انتاج الثروات الطبيعية لسد احتياجات سكان الاقليم واسواقه الداخلية. مع ان قواعد الدستور والعقود الفيدرالية تحيل بعض جوانب الحياة الاقتصادية الى الاختصاصات المشتركة، الا ان تلك الاختصاصات عادة ما تحتل المرتبة الثانية، بعد اختصاصات المركز الحصرية. وهذا ما يمكن العثور عليه في المادة (٧١) من الدستور الروسي لعام ١٩٩٣، والتي ذهبت الى تثبيت الاختصاصات الحصرية للمركز ومنها: ادارة الملكية العامة للدولة (الفقرة ج). وضع اسس السياسة والبرامج الفيدرالية في مجال الاقتصاد والبيئة والاجتماع ...الخ.(الفقرة ح). وضع الاسس القانونية لوحدة السوق والوحدة المالية، اضافة ادارة المال العام والجمارك، ووضع اسس سياسة الاسعار، وادارة جميع المؤسسات الاقتصادية، بما في ذلك البنوك الفيدرالية (الفقرة خ). والميزانية الفيدرالية، والضرائب الفيدرالية، وصناديق تطوير الاقاليم (الفقرة د). ومنظومات الطاقة الكهربائية الفيدرالية، والطاقة الذرية، ومنظومة الاتصالات والطرق والمواصلات الفيدرالية والنشاطات في مجال الفضاء (الفقرة ذ). وبتكراره لبعض من الفقرات الواردة، ما عدا منظومة الطاقة الذرية والفضاء واستخدامات الصناعات الكيمياوية وما على شاكلتها، اقول بتكرار تلك الفقرات في المادة التالية (٧٢) والخاصة بالاختصاصات المشتركة، لم يترك المشرع الروسي للاقاليم ما يمكن اعتباره مهما وستراتيجيا بالنسبة للدولة، ذلك ان المادة (٧٣) اعتبرت كل ما لم يذكر في المادتين السابقتين (الاختصاصات المتبقية بلغة القانون الدستوري) من الاختصاصات الحصرية للاقاليم. وهنا تجدر الاشارة الى ان تطبيقات القواعد الدستورية آنفاً المذكورة وجدت تجلياتها في القانون الفيدرالي "حول الخيرات المادية" لعام ١٩٩٥ مع تعديلاته الكثيرة، والتي ذهبت الى تعزيز سلطة المركز على الخيرات المادية للدولة. اما في العراق فيبدو من الصعوبة بمكان اعطاء رأي قانوني بخصوص العلاقة التي من الممكن ان تنشأ بين السلطات المركزية وسلطات اقليم كردستان، والاقاليم المزمع تكوينها، وكذلك المحافظات التي لن تنتظم باقليم، وذلك لغياب التشريعات الناظمة لتلك العلاقة. في حين لا ترقى القواعد التي تضمنها دستور العراق الدائم الى مستوى تنظيم علاقات على هذا القدر من الاهمية.

ان واحدة من المعضلات التي واجهت، وما تزال تواجه، البلدان التي اتخذت من الفيدرالية شكلا للدولة هي تمركز الخيرات المادية في مناطق من الدولة وافتقار مناطق اخرى لها، ما يجعل من التمايز في مستوى التطور الاقتصادي بين اقاليم الدولة الفيدرالية امرا واردا، مع كل ما يترتب على ذلك من تعزيز مكانة دور الاقاليم الغنية في مراكز صنع القرار، والتي عادة ما تلجأ الى "شراء" مواقف الاقاليم الضعيفة، وخصوصا اذا ما تطلب الامر تحديد موقف من هذه القضية او تلك خلال التصويت في اجهزة الدولة العليا، او في اوقات المنعطفات السياسية المهمة مثل الانتخابات والاستفتاءات وابرام العقود والاتفاقيات....الخ. وهنا تجدر الاشارة الى ان البلدان الفيدرالية المتقدمة تحاول ردم الهوة بين الاقاليم الغنية والفقيرة من خلال تقديم المساعدات المالية، واقامة المشاريع التنموية المختلفة، واعفاء تلك الاقاليم من الضرائب...الخ. وربما كان التشريع الالماني الاكثر تفصيلا في هذا الجانب، حيث اشارت الفقرة ٤ من المادة ١٠٦ من دستور المانيا الفيدرالية لعام ١٩٤٩ الى قيام "الفيدرالية بتقديم المساعدات المالية اللازمة للاراضي (الاقاليم) لتغطية المصاريف المهمة، وذلك بهدف الحفاظ على التوازن الاقتصادي والحيلولة دون بروز فوارق اقتصادية في الدولة..." ، وتكتسب المادة (١٠٩) اهمية استثنائية حيث تشير الى ان "على السلطات الفيدرالية وسلطات الاراضي الاخذ بعين الاعتبار متطلبات التوازن الاقتصادي العام في اثناء تنفيذهم للميزانية". ما يؤكد الدور الكبير للتكامل الاقتصادي بين مكونات الدولة الفيدرالية في الحفاظ على وحدة الدولة وتنمية اقاليمها المختلفة.

عند الحديث عن التكامل الاقتصادي بين اقاليم الدولة الفيدرالية لابد من الاشارة الى واحدة من المسائل التي اصبحت مثار جدل بين الباحثين ورجال الدولة والقانون، وكانت سببا في اثارة خلافات وصلت، في الكثير من الاحيان، الى نزاعات مسلحة، الا وهي نزوع اقاليم الدولة الفيدرالية الى اقامة علاقات، اقتصادية بالدرجة الاولى، مع الدول الاجنبية، دون التنسيق مع المركز الفيدرالي، الامر الذي يشكل خرقا لواحد من اسس الدولة، وهو مبدأ السيادة. من هنا ذهاب جميع تشريعات الدول الفيدرالية على الاطلاق الى اعتبار العلاقات السياسية والاقتصادية مع الدول الخارجية من الاختصاصات الحصرية للسلطات المركزية، او ادراجها ضمن الاختصاصات المشتركة، الامر الذي يؤمن الاشراف المباشر من المركز على تنظيم تلك العلاقات، ويسد الطريق على اختراق الامن الاقتصادي للدولة. ويبدوا الامر اكثر حساسية في البلدان ذات التعددية القومية والطائفية، وتلك التي (تزدهر) فيها بدائل الدولة (المجموعة الاثنية والمليشيا والعشيرة....الخ)، اي كل ما يمكن ان يتخذ، في المنعطفات التاريخية، من العنصر الاجنبي مرجعية له.

انني ارى ان اشراك اقاليم الدولة الفيدرالية في رسم الخطوط العامة لسياسة الدولة الاقتصادية، واسهام الاقاليم في تنفيذ تلك السياسة من خلال ممثليها في جميع مفاصل الدولة (المركزية منها والمحلية) ينبغي ان يقابل بالتزام الاقاليم بالحفاظ على سيادة الدولة وحماية وحدتها الاقتصادية.

الحالمون وأزمنة النسيان

مهدي النجار
كاتب

محمد اركون

روجيه غارودي

نحسد أولئك الذين تخلصوا نهائياً من ضغوط الواقع وعذاباته المريرة وارتموا بكل ثقلهم ، النفسي والعقلي ، في أحضان التوهمات الجميلة. لا ريب نحن أيضاً الذين نزعم بانشدادنا المتين لارضيات التاريخ المحسوس ونحاول مجابهة الواقع في شروطه المتوحشة ، نحاول تفسير التباساته وغموضه وترهلاته الحياتية والفكرية بأقصى طاقات اشتغال العقل.

ترانا أحياناً مأخوذين بهذه الفضاءات الطوباوية البديعة التي تضفي على آلامنا وفواجعنا المعاني وتسوغ مصاعبنا وتجعلنا نستريح في خيال رطب ، يبعث الحيوية في نفوسنا ويخرجنا ولو للحظة من صداماتنا مع القهر اليومي ووضاعة المعيوش، أترانا نستطيع أن نذهب بعقولنا إلى ابعد الحدود من دون احلام او استراحات خيالية عذبة، نهجر بها ساعاتنا المليئة بالانهيارات والرداءات والعفونات؟! ...فعلها ذاك الفرنسي لويس التوسر، لم يستمتع ولو لحظات بالخيال الرطب، كان مغموراً من رأسه إلى أخمص قدميه في الكتاب الكبير الذي هو العالم في وجوده ذاته ، كان باحثاً وناقداً في آن واحد، كان مثقفاً إشكاليا من طراز مذهل، شكل فكره حالة تساؤلية فريدة أودت به إلى مصاف من بعقولهم مس ، حتى ذاك الذي طواه النسيان، السياسي والمثقف الصعب المران، المؤسس الكبير للطوباويات البروليتارية، نعني به دافيدو فيتش تروتسكي، عاش لحظات حلم زاخرة، صف فيها المعذبين في كل الأرض وأعلنها ثورة كونية، يقول: "لا يمكن أن اكف عن الإيمان بالعقل،والتضامن الانساني، كلما تقدم في العمر اشتد بي الايمان، انا لم اعرف في حياتي المأساة الشخصية، الهزائم وخيبات الألم لا تمنعني من أن المح وراء الهزائم الحالية نهوض المعذبين في كل مكان " ، لم يكن في حسبان نبوءاته إن جيوش الكمبيوتر والتكنولوجيا ستقوض مشاريعه العالمية، كان عديم الشفقة مع نفسه ومع الذين من حوله، نخر المنفى السيبيري عظامه، تجرع مرارات المنافي القاسية وفي نفس الوقت تفنن في طرق الهرب منها بجوازات سفر ملفقة،انتحرت ابنته " زينايدا " من الوجع والهلع والمطاردات والاستجوابات، بينما تراجع روجيه غارودي بخطوات سريعة ومرتبكة عن "العقل الجدلي " ليرمي بنفسه بعد عناء مرهق فوق ضفاف بلا واقعية، أتعبته الواقعية التي خاضها على مدى اكثر من ربع قرن، شاخ وصار مثل طفل بحاجة إلى هدهدة رومانسية تخلصه من معارك العقل، كتب: "من أكون في اعتقادكم "، رسم في هذه الرواية عالما آخر غير العالم الذي أرتآه عبر صرامته المؤسسية، انتقل إلى عالم طوباوي مفعم بالأمل الأسطوري، من محور التمرد بكل مراحله يبدأ غارودي ببناء خلاق لعالم زاه ما زال في الضفاف الأخرى،يبحث عن أطوار تكوينه في مأساة البشر وأوجاعهم ورفضهم وتمردهم، منقباً عن إيقاعه الداخلي ومشاركاً في ذلك الإيقاع، نسيج من عالم متخيل زاهر، يصنعه غارودي من خلال الحركة والتذكر والحلم والانتظار والخوف، من ذاك العالم المتفسخ تحدث ولادة جديدة لعالم حي ينبض فيه الفرح: "أترى سيكون من الممكن صنع عالم يخلق فيه البعض البعض الآخر؟! هذه قضية أخرى ،ولكن إن حدث ذلك،فسيكون في الأرجح عالماً يشبه هذه الزهرة: ستكون ثمة شمس لا تنفد، ولن يحاول أحد أن يكبر على حساب الآخرين بل يستمد حاجته من هذه الشمس " !!

حسناً فعلوا أبناء جلدتنا من العرب والمسلمين حين نزعوا العقل عن ثقافتهم وأرخوا العنان للقال والقيل وسرديات العنعنة(قال فلان عن فلان عن فلان(....، تاهوا بأوابد الكلام وغرائبه، منذ أن دشنوا تاريخ الثقافة بمهزلة: "من تمنطق فقد تزندق " وطردوا الرأي المجتهد،والفكر الناقد الفاحص شر طرده، عفروا تربة النظر من بذورات التساؤل والتفكر، هدروا دم الرافضين للاعوجاجات والاستبدادات،باسم الزندقة تارة وباسم الهرطقة تارة أخرى،هؤلاء الروافض حاولوا الاقتراب من الحق، الاتجاه نحوه، حاموا حول وهجه، حول نار وجهه، كان رفضهم كما يقول الشيخ عبد القادر الجيلاني: "منازعة الحق بالحق للحق "، ذبحوا شاعر الهوى والتمرد بشار بن برد، صلبوا المتصوف الحسين بن منصور الحلاج على دجلة ثم احرقوا جسده، كان متهوراً جسوراً يروم اقلاب الدولة، صرخ شاعر البصرة وواعظ مسجدها الكبير، صالح بن عبد القدوس مستنكراً بوجه الخليفة: علام تقتلني؟!...لكن السياف اخذ غفلته، فإذا رأسه يتهدهد على النطع.

لم يشتروا بفلس احمراوراق العقل والحكمة: تهافتات ابن رشد، وامتاعات التوحيدي، ورسالات المعري، وتهذيبات مسكويه، ومقدمات ابن خلدون، لم يستمعوا برفق لنداءات الروح في: مواقف النفري،وفتوحات ابن عربي، واشراقات السهروردي...الخ، نثروها نتفاً في مهب أزمنة النسيان، جعلوا الذات في عطالة مستطيلة على مدار القرون، انقسموا إلى فئات اجتماعية ومذاهب متناحرة ومتصلبة الشرايين، راحت هذه الفئات تنطوي على نفسها وعلى لهجتها وعقائدها السحرية والشعوذية، استراحوا بفضاءات أسطورية منهوكة دب في عظمها التكرار والإعياء فتحولت إلى سماجات ونواحات، يقول محمد اركون: "حين تشيخ الأسطورة تتحول إلى خرافة "، حولوا الاحلام الخلابة الى رموز وثنية ولاذوا بجلابيبها المهترئة يندبون حظوظهم العاثرة في طقوس من الغثيانات اليائسة والبائسة، ناموا أبناء جلدتنا نومة عميقة لا صحوة بعدها ولا نهضة، كأن تطور العالم وفتوحاته المعرفية لا تعنيهم، ناموا تحت وصاية مضروبة على الجميع من أنظمة استبدادية ضعيفة المشروعية،إن لم تكن معدومة المشروعية، يسميها البياتي: "مسلات ملوك البدو الخصيان"، وها نحن جميعاً نسير في تاريخ مقلوب، فبدل أن يسير بنا إلى الأمام والحداثة، راح يقذف بنا إلى الخلف والقدامة، إلى أزمنة بدائية قاحلة، بموجات بشرية مذلولة، تعبى،عارمة،لا أحد فيها يدري: من يضحك على من؟!